

الجمعية الامريكية للكرد ASK
مشروع مراقبة الوعود الانتخابية لبرلمان اقليم كردستان - السنة الثانية
البيان الاول

بعد ان قام ASK بمراقبة الوعود الانتخابية لبرلمان اقليم كردستان ضمن مشاريعه لعام (2006 - 2007) وقد حقق تلك المراقبة نجاحا وقبولا داخليا وخارجيا، على هذا الاساس قررت ASK مواصلة تنفيذ المشروع وتمديده للسنة الثانية على التوالي، لذا فأن المرحلة الثانية قد بدأت في (2007/10/1) وسيستمر لغاية (2008/9/30).

في مقدمة بياننا الاول فأننا سنشير الى بعض التوضيحات: من يوم بدء المراقبة في (2007/10/1) الى يوم (2007/12/31) عقدت برلمان اقليم كردستان (23) جلسة اعتيادية وصادقت على (16) قانونا. اضافة الى ان اللجان البرلمانية كانت حسب عملها تعقد اجتماعات دائمة، وخصوصا اللجنة القانونية لصياغة المشاريع المرسلة الى البرلمان بشكل قانوني. كانت جلسات الثلاث اشهر الماضية للبرلمان خاصة ب: اقرار مشروع قانون عقوبة اساءة استخدام اجهزة الاتصالات، واقرار مشروع قانون الزامية فحص الدم للمقبلين على الزواج، واقرار قانون مكافحة وحظر التدخين في الاماكن العامة، واقرار مشروع قانون تعديل تنظيم الملكية الزراعية رقم (90) لعام (1992). اضافة الى اقرار مشروع قانون تكريم البيشمركة وتعديل قانون تقاعد ذات الاحتياجات الخاصة من البيشمركة وقانون حساب خدمة وتقاعد البيشمركة، مع قراءة اولى لمشروع قانون منع ختان الاعاث واقرار مشروع قانون الصحفيين في الاقليم الذي رفض من قبل رئيس الاقليم واعيد الى البرلمان مرة اخرى للمناقشة واستضافة اعضاء اللجنة العليا لتنفيذ المادة (140) من الدستور العراقي وقراءة تعديل مشروع قانون المجلس العلمي الكردي رقم (12) لسنة (1997) واقرار العمل بقانون المرور العراقي رقم (86) لسنة (2004)، مع مناقشة مشروع قانون تنظيم حماية اعضاء برلمان اقليم كردستان ومناقشة مشروع قانون انشاء صندوق دعم عوائل الشهداء في الاقليم ومناقشة قانون تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات، اضافة الى تعديل مشروع قانون الايجار رقم (87) لعام (1979) المعدل، اضافة الى استضافة رئيس مجلس النواب العراقي وممثلين عن الكتل البرلمانية العراقية.

ملاحظتنا على عمل برلمان اقليم كردستان

- 1) الى الان ورغم مرور عامين على توحيد حكومة اقليم كردستان، الا ان هناك (3) وزارات لم تتوحد بعد وهي وزارة الداخلية والبيشمركة والمالية، رغم ان مسألة توحيد الحكومة بشكل كامل كان ابرز الوعود الانتخابية.
- 2) اثناء المناقشات تبين ان هناك عدد غير قليل من الاعضاء لايملكون ابسط المعلومات القانونية للمشاريع التي يصوتون عليه، وهذا ما يؤدي الى تمرير عدة قوانين مهمة دون ان تأخذ حقها من المناقشة.
- 3) الى الان مازال مشروعات القوانين في البرلمان تصيغ باللغة العربية ثم تترجم الى اللغة الكردية، وهذا ما ادى الى ظهور بعض الخلافات اثناء الترجمة وعدم دقتها في بعض الاحيان، مما يؤدي الى ان يأخذ بعض المصطلحات وقتا كبيرا اثناء المناقشة والابتعاد عن المضمون.
- 4) تبين اثناء الجلسات ان هناك عدد قليل من الاعضاء يقومون بمناقشات ومدخلات جدية حول المشروعات المطروحة وان غالبية اعضاء البرلمان ليس لديهم مدخلات، او ان مدخلاتهم ضعيفة ومكررة، وهناك بعض الاعضاء يرفعون يدهم مع الاغلبية دون ان يكون لهم مواقف خاصة بهم، وهذا ما ظهر بشكل جلي اثناء المصادقة على قانون الصحافة.
- 5) ليس لدى رئاسة البرلمان برنامج واضح لمناقشة المشاريع المقدمة الى البرلمان، وكمثال على ذلك هناك قانون خاص بتحديد ميزانية الاحزاب السياسية في الاقليم قد وقع من قبل اكثر من (55) عضوا ولم تدرج ضمن المواضيع المقترحة للمناقشة واهملت توقيعات البرلمانين، بينما هناك قوانين اخرى من الممكن تأجيلها بعض الوقت، يتم مناقشتها بسرعة.
- 6) ان الخلفية الحزبية ظهر بشكل واضح اثناء مناقشة مواد قانون تقاعد البيشمركة بحيث ان اغلبية اعضاء البرلمان قد صوتوا بما يتناسب مع موقف احزابهم.
- 7) من الملاحظ ان مسألة تنظيم الوقت غير جيد في البرلمان وعدد غير قليل من اعضاء البرلمان يشكون من تأخير بدء الجلسات البرلمانية وهناك بعض الاسباب فيها جلسات يومية، بينما هناك بعض الاسباب ليست فيها اية اجتماعات، وان بعض المواضيع لاتحتاج الى المناقشة تناقش بشكل تفصيلي، بينما ان هناك بعض الموضوعات تحتاج الى وقت اطول للمناقشة، لايعطى لها الوقت الكافي.

- 8) من حيث المبدأ نشعر انه لم يتم العمل بشكل جدي لتنفيذ الوعود الانتخابية لبرلمان اقليم كردستان.
- 9) عقدت جلسة برلمانية خاصة في شهر حزيران بخصوص مناقشة العنف ضد المرأة في الاقليم حيث استدعي بعض الوزراء المختصين الذين قدموا وعودا كثيرة لمعالجة المسئلة ان انه بعد مرور (6) اشهر على تلك الجلسة، لم تكن هناك خطوات جدية لمعالجة العنف ضد المرأة، ولذا كان على البرلمان استدعاء الوزراء ومتابعة اعمالهم بخصوص المسئلة.
- 10) كل القوانين والمشاريع التي تصدر من قبل البرلمان يرسل الى الحكومة على ان يعاد الى البرلمان اثناء مدة (010) ايام اذا كان للحكومة اية ملاحظات عليها. اذن من الناحية المبدئية ان برلمان اقليم كردستان غير مسؤلة عن تنفيذ تلك القوانين وان الحكومة هو الجهة المسؤلة عن التنفيذ.
- 11) الى الان لم يستطع برلمان اقليم كردستان ان ينفذ احد مهامه الاساسية والمهمة وهي مراقبة اداء حكومة اقليم كردستان، حتى ان استدعاء بعض الوزراء الى البرلمان سادها المجاملات ولم تتحول الى جلسة استجواب وتقصي الحقائق.
- 12) الى نهاية السنة لم تصل الى اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان الميزانية التقديرية لحكومة اقليم كردستان للمناقشة، وهذا من مسؤلية الحكومة.
- 13) تبقت (23) مشروع قانون من ضمن القوانين الموجودة في البرلمان الى عام (2008) اقدمها قانون مجالس المحافظات في اقليم كردستان الذي ارسل الى البرلمان قبل سنوات ثم سحب من قبل الحكومة ولم يعاد الى البرلمان لحد الان.

بعض الملاحظات المهمة

- 14) عدد القوانين والقرارات التي صدرت اثناء سنة (2007) من قبل برلمان اقليم كردستان وصل الى (43)، (39) قانون و (4) قرارات. من بينها (10) قوانين خاصة بوزارات مثل العمل والشؤون الاجتماعية و وزارة العدل و وزارة الثقافة و وزارة الزراعة و وزارة البلديات و وزارة الصحة و وزارة البيشمركة و وزارة الاوقاف و وزارة الثروات الطبيعية و وزارة الرياضة والشباب. اضافة الى قانون خاص بعوائل الشهداء والمؤنفلين وقانون العفو العام عن السجناء وقانون مؤسسة الالغام و(39) قوانين خاصة بضريبة الارض والبيوت والدخل، اضافة الى قانون الشركات و مكافحة التدخين وتكريم البيشمركة و ضرورة فحص

الدم للمقبلين على الزواج وقانون الوكالات التجارية وتقاعد ذات الاحتياجات الخاصة من
البيشمركة وقانون تنظيم العمل الصحفي الذي رفض من قبل رئيس الاقليم واعيد مرة ثانية
الى البرلمان للمناقشة، اضافة الى تأسيس صندوق دعم عوائل الشهداء وقرار العمل بقانون
المرور العراقي وتعديل قانون وزارة التربية وتعديل قانون الاحوال الشخصية وتعديل قانون
محامى كردستان و صندوق المحامين.

الجمعية الامريكية للکرد
ASK